

اقتصاد

الحسن يطمئن من مجلس الشعب: خطة طوارئ في كل محافظة لتأمين مياه الشرب

الوطن

ناقش مجلس الشعب خلال جلسة أمس أداء وزارة الموارد المائية، حيث أكد عدد من النواب ضرورة وجود مشاريع إستراتيجية لدى الوزارة ووضع رؤية جديدة لإعادة النظر في المشاريع القديمة بهدف تحسين واقع مياه الشرب والصرف الصحي والمحافظة على مصادر المياه الاحتياطية.

كما دعا نواب إلى تركيب خزانات مياه في سهل الغاب والعمل على الاستفادة من مياه الأمطار من خلال إقامة سدود تجميعية فيها والاهتمام أكثر بمجرى نهرى العاصي وبردى والحد من الهدر في المياه والاهتمام بواقع مياه حوض اللجاة في ريف محافظة السويداء والاستفادة من مياه محطات المعالجة لسقاية الأراضي الزراعية ونشر الوعي لاستعمال شبكات الري الحديثة والاستفادة من السدود والسدات في توليد الطاقة الكهرومائية.

من جانبه، بين وزير الموارد المائية نبيل الحسن أن هناك خطة طوارئ في كل محافظة لمعالجة واقع مياه الشرب، وأن هناك مصادر مائية قوية وثابتة في مختلف المحافظات تليها كامل احتياجات المواطنين والمنشآت العامة والخاصة منها منظومة مياه من الفيحة التي يتم العمل على إعادة تأهيلها لتعود أفضل مما كانت عليه.

وأشار إلى أن الوزارة ماضية في تنفيذ خطتها لتبديل شبكات مياه الشرب في جميع المحافظات على حين تم قطع شوط كبير في إنشاء عدد من محطات معالجة المياه في محافظات ريف دمشق وحلب وطرطوس وحماة وحمص بينما تم الاتفاق مع وزارة الزراعة لاستبدال بعض المحاصيل بمحاصيل أخرى أقل طلباً للمياه.

منوهاً بأهمية معالجة مياه المخلفات الصناعية ضمن المدن والمناطق الصناعية لجهة إعادة تكييفها واستخدامها في عمليات الري حيث يجب على المنشآت الصناعية أن يكون لديها وحدات لمعالجة المياه الناتجة عن الصناعة.

الوطن

وقّع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أمس قرارات إغلاق محلات السوبر ماركت المخالفة في ثلاث مولات بدمشق بسبب ضبط مواد مهريّة فيها خلال حملة تقوم بها الوزارة منذ فترة.

معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شبيب أكد لـ«الوطن» إن تنفيذ الإغلاقات يكون بين اليوم والغد للعديد من المحلات المخالفة، وخاصة في مولات الشام سنتر بمنطقة كفرسوسة وماسة مول في منطقة المالكي وكوين سنتر في منطقة المزة، منوهاً بأن أغلب المخالفات حالياً هي مواد مهريّة ومنتجتها الصالحة. وعلى ما يبدو فإن الأسواق ممثلة بهذا مواد، وخاصة منتجتها الصالحة، علماً بتداول العديد من التعليقات والكتابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة «فيسبوك» حول وجود مواد غذائية مهريّة قد تحوي مواد مضرّة، ومنها بعض أنواع الشوكولا ومقبلات الأطفال. والتي تأتي من تركيا، وهنا أكد مصدر رقابي في التموين أن هذه المواد تتم

وزير التموين يغلق محال بعدة مولات في دمشق بسبب التهريب
شعيب لـ«الوطن»: حملة موسعة على الأكشاك وإغلاق بعضها لبيع المهربات

كيس شيبس بألفي ليرة وعلبة عصير بـ١٥٠٠

بشكل واسع مؤخراً، والعديد منها يبيع المواد المهريّة. ولدى الاستفسار عن وضع تلك الأكشاك، وهل يتم تجاهلها من بعض عناصر التموين لاعتبارات معينة، أكد شبيب أن ذلك غير وارد على الإطلاق، إذ هناك حملة موسعة على كامل الأكشاك، وسيتم إغلاق

مصادرتها فوراً، لكنها دخلت تهريباً، ولا يتم أخذ عينات منها لفحصها، لأن أي بضاعة مهريّة تصادر بالكامل، ويحال صاحبها إلى القضاء المختص، وتتابع القضية وفق الأنظمة والقوانين، مشدداً على ترك المخالفات الحالية على المواد الغذائية التي معظمها منتجة الصالحة

الحكومة مهتمة بمشكلات البحث العلمي

خميس: ندرس إمكانية تمويل المؤسسات البحثية من الموازنة واعتماد مجموعة عمل وزارية للإشراف على عملية البحث

من جانبه قدم رؤساء الجامعات ومديرو الهيئات والمؤسسات والمختصون تصوراتهم ومقترحاتهم حول تطوير واقع البحث في سورية للمرحلة القادمة، حيث أوضح مدير إدارة البرامج الأكاديمية في هيئة التميز والإبداع عامر ماريديني ضرورة التركيز على الباحث أولاً وتعريفه وأن تقدم الوزارات المشاكل التي لديها موضحاً عدم إمكانية التقدم بمبلغ البحث العلمي في ظل القوانين الحالية ويجب تشكيل لجان لتطوير التشريعات والقوانين الخاصة بذلك.

وأشار رئيس الجامعة الافتراضية السورية خليل عجمي إلى ضرورة وضع آليات تنفيذية واضحة للتعامل مع موضوع البحث العلمي لناحية تحفيز الكادر البشري واستخدام الأجهزة موضحاً أهمية إنجاز قانون شامل للمؤسسات ذات الطابع العلمي. رئيس جامعة تشرين هاني شعبان أوضح ضرورة خلق منافسة حقيقية بين طلاب الدراسات العليا وتأمين موارد مالية تحفز الباحثين في حين لفت مدير عام هيئة الطاقة الذرية إبراهيم عثمان إلى أهمية تعريف الباحث، مستنبراً إلى وجود نقص من الصناعات والمنتجات في استثمار الأبحاث التي أنجزت، مؤكداً أهمية وجود ثقافة تعنى بالبحث العلمي في تطوير المنشآت وتحديث خطوط الإنتاج وتأمين وتطوير الكوادر موضحاً أنه بالتعاون مع وزارة التربية ومن خلال التعليم المزدوج تم تخريج عشرات العاملين إضافة إلى التعاون مع كلية «الهيك» في مجال القطاع النسيجي والكهربائي والميكانيكي لتطوير الصناعة السورية.

قبول طلاب الدراسات العليا في الجامعات. ولفت وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري إلى أن البحث العلمي الزراعي أحد مقومات النهضة الزراعية في سورية، إذ استطاعت الوزارة خلال سنتين استنباط ٢٣٠ صنفاً زراعياً، مؤكداً أهمية إحداث قانون للبيئات ذات الطابع العلمي وإعطاء مرونة خاصة في الجانب المالي ومنح الباحث نسبة من استثمارات نتاج أبحاثه. وأشار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ريماء قادري إلى ضرورة وجود موارد مالية كافية للبحث العلمي وتفعيل عمل اللجنة المشكلة بوضع إستراتيجية وطنية بشكل يرتبط مع المرتكزات العملية ومخرجات البحث العلمي وضرورة وجود تشريع ونظام مالي خاص بمؤسسات البحث. ونوه وزير الاتصالات علي الظفير بضرورة إنجاز قانون بحثي علمي عصري من خلال دمج كافة القوانين التي تنظم عمل البحث العلمي في سورية، في حين أكد رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني أن إعادة الإعمار هو عنوان المرحلة القادمة ما يتطلب توجيه النشاطات والحلول التطبيقية نحو هذه المرحلة. من جانبه شدد رئيس المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء محمود زنبوقة على أهمية التنسيق بين الوزارات والمؤسسات البحثية والجامعات وإعادة الهيكلة الإدارية والتركيز على البحث العلمي في أطروحات الماجستير والدكتوراه وأن يلامس البحث العلمي الواقع ويجد حلاً للمشكلات القائمة.



في مضمونه إلى تطوير واقع جميع المؤسسات لوكالة ما أفرزته الحرب من تحديات كبيرة. وشدد خميس على ضرورة وضع مظلة تشريعية واحدة للبحث العلمي والتشبيك بين جميع الهيئات والمؤسسات المعنية والوزارات وإنشاء بنك معلومات مركزي خاص بموضوع البحث العلمي، إضافة إلى ضرورة تحفيز الباحثين وتطوير البنية التنظيمية لعملية البحث على مستوى الجامعات ووضع آلية تسويق المنتج البحثي ومواءمة البحث العلمي مع خطط التنمية الشاملة وإيجاد بنية إدارية تجمع مخرجات المؤسسات والعاملين في البحث العلمي إضافة إلى تأمين آليات تمويل واضحة ومشاركة فعالة من القطاع الخاص في البحث العلمي.

بدره بين وزير التعليم العالي عاطف النداف أن مجموعة العمل الخاصة بتطوير واقع البحث العلمي وضعت خلال الفترة الماضية لائحة من ١٥ محوراً، وسيكون هناك رؤية تنفيذية حقيقية لخطة عمل الفريق الحكومي كفريق متكامل لتطوير البحث العلمي. وخلال الاجتماع دعا خميس لأن تكون آلية العمل منطلقة دائماً من الحوار مع القائمين على المؤسسات المعنية بالتنمية الشاملة في سورية، واعتبر خميس أن هذا الاجتماع من اللقاءات المهمة التي تحقق التنمية ألا وهو موضوع البحث العلمي والعمل في سبيل الارتقاء إلى واقع عمل أفضل والوصول لمخرجات أفضل، مشيراً إلى أن قطاع التعليم العالي أصابه جزء كبير من الضرر بشكل خاص فيما يتعلق بعملية البحث العلمي والتي هي مكون من المكونات الهامة، منوهاً بأن الاجتماع يهدف

تخصيص جزء من الموازنة العامة للجهات المنتجة للبحث العلمي. ومطلب رئيس الحكومة أن تكون القرارات والمقترحات لتطوير البحث العلمي جاهزة خلال ١٥ يوماً وسيكون هناك رؤية تنفيذية حقيقية لخطة عمل الفريق الحكومي كفريق متكامل لتطوير البحث العلمي.

وخلال الاجتماع دعا خميس لأن تكون آلية العمل منطلقة دائماً من الحوار مع القائمين على المؤسسات المعنية بالتنمية الشاملة في سورية، واعتبر خميس أن هذا الاجتماع من اللقاءات المهمة التي تحقق التنمية ألا وهو موضوع البحث العلمي والعمل في سبيل الارتقاء إلى واقع عمل أفضل والوصول لمخرجات أفضل، مشيراً إلى أن قطاع التعليم العالي أصابه جزء كبير من الضرر بشكل خاص فيما يتعلق بعملية البحث العلمي والتي هي مكون من المكونات الهامة، منوهاً بأن الاجتماع يهدف

هناك غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال لقائه العتئين بالبحث العلمي والتعليم العالي إجماعاً بأن لدينا أدوات فاعلة للبحث العلمي لكن هناك بالتحال سوء تنسيق وتشبيك بين منتجي المادة البحثية ومستهلكها، ومشكلة بتحويل العمل البحثي وفرقة بتحديد الأولويات والحاجيات، وهناك تعدد بالتبعية وبجاجة أيضاً لتحقق مشاركة أكبر من ذوي الخبرة والاختصاص وهذه اللجنة معينة بمراجعة التشريعات وعملية التشبيك، وسيكون هناك قرارات من الحكومة لتحديد الأولويات لكل القطاعات البحثية وجهة تمويلها وما الحاجة حتى بما فيها القطاع الخاص بكل مكوناته، بحيث تشمل الخطوات البحثية كل قطاعات العمل في المجتمع وربما يتم تشكيل لجنة قانونية لمراجعة التشريعات وإيجاد إطار تشريعي نوعي لجهة الربط بين جهات البحث العلمي، وستتم دراسة إمكانية اعتماد مجموعة عمل في مجلس الوزراء وزيرين أو أكثر معنية بالإشراف الإستراتيجي على عملية البحث العلمي دون التدخل بالعمل البحثي، وإنما تكون جهة تنسيقية مع مجلس الوزراء ويعملون على اللقاءات الدورية مع اللجان المركزية ومع المراكز والهيئات البحثية ومع كل المعنيين بهذا المجال، أما مشكلة التمويل فستتم دراستها ومن المقترحات إمكانية

موضحاً أنه إزاء هذا الواقع لن نقف متفرجين أبداً بل هذا يدفعنا للعمل على ترتيب هذه المواضيع لجهة الإطار الوطني لسياسة الإبداع والتكنولوجيا، إذ لدينا لجنة ستعيد تشكيلها الآن لتحقق مشاركة أكبر من ذوي الخبرة والاختصاص وهذه اللجنة معينة بمراجعة التشريعات وعملية التشبيك، وسيكون هناك قرارات من الحكومة لتحديد الأولويات لكل القطاعات البحثية وجهة تمويلها وما الحاجة حتى بما فيها القطاع الخاص بكل مكوناته، بحيث تشمل الخطوات البحثية كل قطاعات العمل في المجتمع وربما يتم تشكيل لجنة قانونية لمراجعة التشريعات وإيجاد إطار تشريعي نوعي لجهة الربط بين جهات البحث العلمي، وستتم دراسة إمكانية اعتماد مجموعة عمل في مجلس الوزراء وزيرين أو أكثر معنية بالإشراف الإستراتيجي على عملية البحث العلمي دون التدخل بالعمل البحثي، وإنما تكون جهة تنسيقية مع مجلس الوزراء ويعملون على اللقاءات الدورية مع اللجان المركزية ومع المراكز والهيئات البحثية ومع كل المعنيين بهذا المجال، أما مشكلة التمويل فستتم دراستها ومن المقترحات إمكانية

حجم التأمين على المنازل ما زال متواضعاً

زهراء لـ«الوطن»: متوقع زيادة في الطلب على التأمين بعد استئناف القروض السكنية



عبد الهادي شباط

توقّع مدير عام مؤسسة التأمين إياد زهراء زيادة الطلب على التأمين مع التوجه لدى المصارف بمنح القروض، وخاصة القروض السكنية، وقروض الترميم، التي منها ما يكون سكنياً، أو لترميم ورشة أو معمل وغيرها من المنشآت الاقتصادية أو الخدمية.

وتحدث زهراء عن زيادة في الطلب على التأمينات على نقل البضائع بنسبة ٣٠٠ بالمئة خلال العامين الماضيين، في حين أكد أن قيم الزيادة فيما يخص التأمينات على الحريق سجلت زيادة بنحو ٤٥٠ مليون ليرة خلال العامين السابقين أيضاً.

مشيراً إلى زيادة الطلب على التأمين على المشاريع السكنية وهو مؤشر

على زيادة حجم العمل والاستثمارات المنفذة، وتحسن الحالة الاقتصادية العامة في البلد، مبيّناً أن معظم التأمينات في هذه المجال تتركز بتأمين البنى التحتية وخاصة مشاريع النفط

والطاقة حيث تمويل الدولة مثل هذه المشاريع في حين تعمل شركات القطاع الخاص على التنفيذ. كما بين أن حجم التأمين على المنازل ما زال متواضعاً وهو في الحد الأدنى،

موضحاً أنه خلال فترات الحروب ترتفع نسبة التأمينات الشخصية، مقابل إنكماش الأنواع الأخرى من التأمين، وهو ما حدث في البلد خلال السنوات الماضية لكن مؤشرات التأمين باتت تسجل تحفيراً في ذلك منذ العام ٢٠١٥ حيث تراجع الطلب على التأمين ضد الإرهاب مقابل زيادة في الطلب على التأمينات الهندسية والنقل، كما أبدى تفاؤله بعودة السماح بمنح القروض لجهة زيادة حجم الاستثمارات في قطاع الأعمال وبالتالي زيادة الطلب على التأمينات المرافقة لذلك.

وفي مجال التأمين الصحي، أشار إلى أن الحكومة تتحمل تكاليف التأمين الصحي للعاملين لديها، وشركات إدارة النفقات الطبية تنفذ الخدمات المطلوبة للمؤمن لهم، بحيث يكون ذلك ضمن معايير وجودة تحقق رضا المؤمن له، ولم يخف عدم رضاه

عن العديد من الخدمات التي تقدمها بعض تلك الشركات للعاملين المؤمن لهم، رغم أنها شركات خاصة تعمل في مجال تقديم الخدمات ويجب أن تحقق مؤشرات عالية في موضوع الجودة ورضا المواطن في حين الأمور على أرض الواقع ليست كذلك تماماً، وأن بعض الخدمات المقدمة غير جيدة ولو كان من يقدمها من العاملين في المؤسسة لتمت معاقبتهم.

كما ركز المدير على ضرورة عدم الاعتماد من هذه الشركات على التأمين الصحي لوحده، والبحث عن منتجات تأمينية جديدة، وزيادة حجم الاستثمارات لدى هذه الشركات، خاصة في المشروعات الطبية مثل إحداث معجعات طبية وعيادات شاملة، أو صيدليات مركزية تشكل هذه المشروعات قيمة مضافة يستفيد منها المواطن وتحقق فرصة استثمارية لهذه الشركات.

١٤ إجازة استيراد فقط في الحسكة

منذ بداية العام

صالح حميدي

كشف مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في محافظة الحسكة محمد الحسين لـ«الوطن» عن منح ١٤ إجازة استيراد بقيمة ٦٤٧ مليون ليرة منذ بداية العام وحتى منتصف الشهر الجاري، شملت مواد مختلفة مثل الأقمشة والخيوط والآلات الخياطة وأدوية الطب البيطري وآلات صنع علب وصنابير وأنابيب وورق كرتون وأدوية من دول مختلفة أبرزها الصين وإيطاليا وباكستان. وبين أن المديرية منحت موافقة استيراد من مصر ضمن إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لمادة هيبو كلوريد الصوديوم بقيمة ٢٩٤ مليون ليرة سورية. وذكر مدير الاقتصاد أن إجمالي طلبات الاستيراد في محافظة الحسكة وصل إلى ١٧ طلباً قيمتها بحوالي ٩٤٨ مليون ليرة ووافقت المديرية على ١٥ طلباً منها بلغت قيمتها ٦٨٦ مليون ليرة. وحسب التوزع السعري لإجازات وموافقات الاستيراد بين الحسنيين أن إجازات الاستيراد المحددة بألية الاستيراد الجديدة ركزت على قطع التبدل والأقمشة والخيوط والآلات والأدوية البيطرية، ولم تتضمن طلبات الاستيراد مواد أولية للصناعات الكيماوية ولا للحبيبات البلاستيكية. وأشار أيضاً إلى أن أبرز الشركاء التجاريين المستهدفين بهذه الإجازات هي الصين ووصلت نسبة المستوردات منها إلى ٧٨ بالمئة في حين كانت حصة إيطاليا من هذه الإجازات ١٢ بالمئة ولم تنظم المديرية أي شهادات منشأ ضمن هذه الفترة ولم تتضمن طلبات الاستيراد حسب الحسنيين أي إجازة أو موافقة للقطاع العام.